

ان جعلها يفرقها او في طريقها و هو اول من ان جعلها من قوله بالان من قوله  
محمدة اى احرمت باذن المالك او احرمت بالاذن ولا اعتبار له  
**كتاب النكاح** هو عقد و تزوج للملك المتعبد من اجرة الاستمتاع  
من المرأة فالعقد بطاخره الصيرفة اى الاعجاب والقبول بشرط ان يكون هذا لا ان الشرع  
وهو الارتباط اكن النكاح هو الارتباط والقول بحد ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع  
الاعجاب والقبول اركان عقد النكاح لا امر اذ احاطت به كاشراط وكونها وقد ذكر في شرح  
الاشعري وفيه المهر المتبع فان البيع كونه ملكا المشتري اذ ان له في البيع فالمراد بملك المشتري  
حقيقا فليس له في شيئا يكون ملكا للمشتري لان البيع هو مجرد ذلك المهر المشتري والاعجاب  
المركب من الاعجاب والقبول وذلك الارتباط الشرعي لان البيع هو مجرد ذلك المهر المشتري والاعجاب  
والقبول له اربعة اركان كونه ملكا للمشتري اذ ان له في ذلك ولا شك ان له علة ارباعا فاعلة الفاعلة  
لمتعاقدان والمادة الاعجاب والقبول والصورة هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع  
وجوده والغاية للمصالح المستفادة بالنكاح وانما قلنا عقد و تزوج لان البيع والهيبة وكونها  
من ملك المتعبد لكن غير متزوج له فلهذا فنزج البيع و قوله في جعل الاستمتاع علة النكاح  
هو عقد باعجاب وقبول لفظيا ما يصح كونها تزوجا او ماض ومستقبل تزوجا في كل  
وان لفظيا محال ان الاعتقاد الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالاستمتاع لانه تزوج في كل  
مفعوله غير زوجي بل زوجي نفسيا واعلم ان زوجي ليس الحقيقة ايا بالمتزوج بل تزوج  
لا يتعدا البيع الا ان يقولوا اشتريت فان الواحد لا يتو لخرق البيع فانه اذا قال بعيتي قال  
المتزوج بانه البيع ولما اتفقوا فحقوه بزوج الى الزوج والزوجة والحادثان كان غيرهما  
مضمون وهو ماداد ويؤمن بالله بعد ادنى ودين في اى اقل للمرأة خوشين لا يعلقون  
دادى فقالت اذ قبل الآخر برفق فقال برفق عند المهر مع النكاح مبيع ومهر  
قبل المهر فزوجي فقال قولك من قبل المشتري جردى فقال خردى ببيع المهر لا يعلقون  
ما زن وسؤوم وبيع لفظ نكاح و تزوج وهبه وتملك وصدة وبيع وشراء لا يعلقون اجاره واعاد  
وهو عقد مضمون لفظي مختص وبيع لفظ نكاح و تزوج وما وضع لتملك العين حالا هذا هو الضابط  
لا يعلقون فلا يعلقون الاجارة والاجاره لا يعلقون العين ولا يعلقون الوصية لانهما يعلقون  
لان الحال فالقسط الذي يوضع لتملك العين اذا المهر ويكون القربى ذرية على ان الموضوع في غير مراء  
بان يكون الزوجة حرة بل يثبت المهر المتعبد فيكون المهر المتعبد فان العيب سبب الملك المتعبد  
اطلاق لفظ المهر المتعبد على المشا في حرمه الله لا يتعدى هذه الالفاظ والتعلق بالملكية  
مضمون بالقبول على قوله تعالى خالصه لك ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسك لغير الله والمهر

ان جعلها يفرقها او في طريقها و هو اول من ان جعلها من قوله بالان من قوله  
محمدة اى احرمت باذن المالك او احرمت بالاذن ولا اعتبار له  
**كتاب النكاح** هو عقد و تزوج للملك المتعبد من اجرة الاستمتاع  
من المرأة فالعقد بطاخره الصيرفة اى الاعجاب والقبول بشرط ان يكون هذا لا ان الشرع  
وهو الارتباط اكن النكاح هو الارتباط والقول بحد ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع  
الاعجاب والقبول اركان عقد النكاح لا امر اذ احاطت به كاشراط وكونها وقد ذكر في شرح  
الاشعري وفيه المهر المتبع فان البيع كونه ملكا المشتري اذ ان له في البيع فالمراد بملك المشتري  
حقيقا فليس له في شيئا يكون ملكا للمشتري لان البيع هو مجرد ذلك المهر المشتري والاعجاب  
المركب من الاعجاب والقبول وذلك الارتباط الشرعي لان البيع هو مجرد ذلك المهر المشتري والاعجاب  
والقبول له اربعة اركان كونه ملكا للمشتري اذ ان له في ذلك ولا شك ان له علة ارباعا فاعلة الفاعلة  
لمتعاقدان والمادة الاعجاب والقبول والصورة هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع  
وجوده والغاية للمصالح المستفادة بالنكاح وانما قلنا عقد و تزوج لان البيع والهيبة وكونها  
من ملك المتعبد لكن غير متزوج له فلهذا فنزج البيع و قوله في جعل الاستمتاع علة النكاح  
هو عقد باعجاب وقبول لفظيا ما يصح كونها تزوجا او ماض ومستقبل تزوجا في كل  
وان لفظيا محال ان الاعتقاد الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالاستمتاع لانه تزوج في كل  
مفعوله غير زوجي بل زوجي نفسيا واعلم ان زوجي ليس الحقيقة ايا بالمتزوج بل تزوج  
لا يتعدا البيع الا ان يقولوا اشتريت فان الواحد لا يتو لخرق البيع فانه اذا قال بعيتي قال  
المتزوج بانه البيع ولما اتفقوا فحقوه بزوج الى الزوج والزوجة والحادثان كان غيرهما  
مضمون وهو ماداد ويؤمن بالله بعد ادنى ودين في اى اقل للمرأة خوشين لا يعلقون  
دادى فقالت اذ قبل الآخر برفق فقال برفق عند المهر مع النكاح مبيع ومهر  
قبل المهر فزوجي فقال قولك من قبل المشتري جردى فقال خردى ببيع المهر لا يعلقون  
ما زن وسؤوم وبيع لفظ نكاح و تزوج وهبه وتملك وصدة وبيع وشراء لا يعلقون اجاره واعاد  
وهو عقد مضمون لفظي مختص وبيع لفظ نكاح و تزوج وما وضع لتملك العين حالا هذا هو الضابط  
لا يعلقون فلا يعلقون الاجارة والاجاره لا يعلقون العين ولا يعلقون الوصية لانهما يعلقون  
لان الحال فالقسط الذي يوضع لتملك العين اذا المهر ويكون القربى ذرية على ان الموضوع في غير مراء  
بان يكون الزوجة حرة بل يثبت المهر المتعبد فيكون المهر المتعبد فان العيب سبب الملك المتعبد  
اطلاق لفظ المهر المتعبد على المشا في حرمه الله لا يتعدى هذه الالفاظ والتعلق بالملكية  
مضمون بالقبول على قوله تعالى خالصه لك ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسك لغير الله والمهر

Copyright